

الإمكانات والفرص الواعدة للاستثمار في التكنولوجيا المالية وأثره على دعم الشمول المالي بالبلدان العربية.

Promising potentials and opportunities for investment in financial technology and its impact on supporting financial inclusion in Arab countries.

بن قيدة مروان¹ بهناس عباس²

¹ جامعة المدية، (الجزائر)، benkidda.eco@gmail.com

² جامعة الجلفة، (الجزائر)، bahnas2007@yahoo.fr

تاريخ النشر: 01/06/2023

تاريخ القبول: 06/04/2023

تاريخ الاستلام: 24/03/2023

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز أثر الاستثمار بالتكنولوجيا المالية على الشمول المالي بالمنطقة العربية، وخلصت الدراسة الى ان قطاع التكنولوجيا المالية لا يزال فتيا، وبه فرصا واعدة بالمنطقة، وللاستفادة منه لغرض الشمول المالي، لابد على البلدان العربية ان تحسن من مناخ الاعمال، وانظمة المدفوعات والبنية التحتية المالية، وتبني تشريعات داعمة لهذا التحول، والتركيز على ابتكار خدمات مالية متنوعة بما فيها التمويل الإسلامي، تلبي متطلبات الفئات الهشة.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، الاستبعاد المالي، التكنولوجيا المالية، الخدمات المالية الرقمية، التثقيف المالي.

تصنيف JEL: F36 G39 .G19. G21. F38

Abstract:

This study aims to highlight the impact of investment in financial technology on financial inclusion in the Arab region, and the study concluded that the financial technology sector is still young, and has promising opportunities in the region, and to benefit from it for the purpose of financial

inclusion, Arab countries must improve the business climate and payment systems And financial infrastructure, and the adoption of legislation supportive of this transformation, and a focus on devising diverse financial services, including Islamic finance, to meet the requirements of vulnerable groups.

Keywords: Financial inclusion, financial exclusion, financial technology, digital financial services, Financial Education.

Jel Classification Codes: F36. G38.G19. G21. F38 .

1. مقدمة:

مع تحول عدد متزايد من البلدان المتقدمة لاستخدام والاستفادة من الثورة الرقمية، لحقت بها عدة بلدان نامية ومنخفضة الدخل لركب التحول الرقمي والاستفادة من مزاياه في مختلف القطاعات الاقتصادية. ويعد القطاع المالي والمصرفي واحدا من اهم القطاعات التي تأثرت كثيرا بالثورة الرقمية، على الرغم من التباين المتأخر لها مقارنة بقطاعات أخرى كالتجارة، حيث غيرت الرقمنة من تكنولوجيا الاعلام والاتصال المستخدمة في القطاع المالي، ونتج عن ذلك ما يعرف بالتكنولوجيا المالية، اذ أحدثت هذه الأخيرة ثورة هائلة في عصنة نظم ووسائل الدفع والمعاملات التقليدية، و غيرت من هيكل تقديم الخدمات المالية و المصرفية، حيث أصبحت اقل تكلفة و واكثر جودة وتنوعا واتاحة من حيث العروض، وزادت من سرعة تنفيذها وانتشارها، وهو ما زاد من اشراك واستفادة عدد هائل من فئات المجتمع منها، خاصة مع التوسع في استخدام الصيرفة عن طريق الهواتف الذكية. ومن هنا زاد اهتمام البلدان المتقدمة والنامية، بالاستثمار في التكنولوجيا المالية لغرض دعم اشراك كل الشرائح المجتمعة خاصة الفقيرة في المنظومة المالية الرسمية، تحسيدا لما يصطلح عليه حديثا بالشمول المالي.

في صياغ هذا الكلام، تعتبر البلدان العربية في حاجة ماسة للاستثمار في التكنولوجيا المالية كباقي بلدان العالم، وذلك لعصنة أنظمتها المالية والمصرفية، ولدعم الشمول المالي وما يرتبط به من اهداف التنمية المستدامة. ولتحليل هذا الطرح تم وضع التساؤل التالي:

كيف يدعم الاستثمار في التكنولوجيا المالية الشمول المالي بالبلدان العربية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم وضع الفرضيات التالية:

-زاد الاهتمام بالاستثمار بالتكنولوجيا المالية والشمول المالي، خاصة بعد جائحة كورونا حول العالم، نظرا للمزايا والحلول المرتبطة بهما.

- التكنولوجيا المالية تدعم ابتكار وانتشار الخدمات والمنتجات المالية الرقمية، وهو ما يدعم الشمول المالي.
- توجد فرص هامة للاستثمار في التكنولوجيا المالية، وتوظيفها لغرض دعم الشمول المالي بالبلدان العربية رغم تباين اقتصاداتها من حيث التطور.

وللإجابة على هذه الفرضيات تم تقسيم الورقة البحثية الى العناصر التالية:

- مفاهيم عامة حول التكنولوجيا المالية.
 - مفاهيم عامة حول الشمول المالي.
 - واقع الاستثمار بالتكنولوجيا المالية والشمول المالي في الدول العربية.
 - الإمكانات والفرص الواعدة للاستثمار في التكنولوجيا المالية بالمنطقة العربية.
- تهدف هذه الورقة البحثية الى التطرق لأثر الاستثمار بالتكنولوجيا المالية على الشمول المالي بالمنطقة العربية.

2. مفاهيم عامة حول التكنولوجيا المالية.

1.1. مفهوم التكنولوجيا المالية خصائصها، ودوافع استخدامها:

1.1.1. مفهوم التكنولوجيا المالية (Financial Technology) :

حسب "مجلس الاستقرار المالي" التكنولوجيا المالية هي ابتكارات مالية تدعمها التكنولوجيا يمكن ان تنشأ عنها نماذج عمل وتطبيقات وعمليات ومنتجات جديدة لها تأثير ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية وتوفير الخدمات المالية(صندوق النقد الدولي، 2019، صفحة 23).

وأدت عوامل عدة إلى دفع الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية، أبرزها التطورات في التكنولوجيا (البيانات الضخمة... 'Big Data') ودفاتر الحسابات الرقمية الموزعة والتشفير، بالإضافة إلى انتشار الصيرفة المحمولة/الذكية واستخدام الإنترنت، والتغيرات في متطلبات وأولويات المستهلك نحو السرعة وسهولة الاستخدام وانخفاض التكاليف، فضلاً عن تعقيد المتطلبات التنظيمية والرقابية لعمل المصارف، مثل قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومتطلبات بازل III... الخ (اتحاد المصارف العربية..، 2018، صفحة 15).

1.1.2. أهمية وخصائص التكنولوجيا المالية: وتتمثل فيما يلي:

- القدرة على التأثير على هيكل الخدمات المالية: تتمتع التكنولوجيا المالية بقدرة حقيقية على تغيير هيكل الخدمات المالية، يجعلها أسرع، وأرخص، وأكثر أمناً وشفافية وإتاحة(اتحاد المصارف العربية..، 2018، صفحة 01).

- تزيد من تعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي، كما تسهل من عملية دمج الاقتصاد غير الرسمي.
- تساند تطوير الأسواق المالية والقطاع المالي على نطاق واسع (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، 2018، صفحة 18).
- تتميز ابتكارات التكنولوجيا المالية بطابع مربك وغير محدد المسار، خاصة في البدايات الأولى للانتشار. وتحمل التكنولوجيا المالية بشائر ومزايا كبيرة، خاصة بالنسبة لشعوب البلدان النامية، كما تنطوي على عدة مخاطر وتحديات بالنسبة للجهات الاشرافية (لاغارد، 2018، الصفحات 09-10).
- تقدم حلولاً وبدائل بسيطة، وتتميز بالعالمية. وتعتمد على ثروة البيانات.
- التكنولوجيا المالية غيرت بعض المفاهيم المرتبطة بالتمويل، من توفير التمويل، الى المفاهيم التي تركز على توفير التمويل الى الفئات الهشة.
- تدعم التكنولوجيا المالية الاستقرار المالي، كما تزيد من فرص تمويل المؤسسات الصغيرة (اتحاد المصارف العربية، 2018، صفحة 02).

1.1. 3. دوافع استخدام التكنولوجيا المالية:

- هناك عدة دوافع نذكر منها (صندوق النقد الدولي، 2017، الصفحات 03-04):
 - التكنولوجيا الرقمية: حركت الثورة الرقمية التكنولوجيا المالية، بشكل مباشر كباقي القطاعات وبطريقة غير مباشرة من خلال القطاعات الأخرى.
 - الإقصاء المالي: أو الاستبعاد المالي يشير إلى إتاحة الخدمات والمنتجات المالية لفئات (افراد أو مؤسسات) دون أخرى، لاعتبارات عدة. (بن قيادة و بو عافية ، 2018، صفحة 90) وقد يكون اختياريا او قسريا.
 - نمو التجارة الالكترونية: اذ تعتمد على مدى تطور التكنولوجيا الرقمية ونظم المدفوعات الالكترونية، وتعتبر التكنولوجيا المالية محددًا هامًا لهذه الأخيرة.
 - رغبة الشركات المطورة للتكنولوجيا المالية إلى عقد شركات مع البنوك.
 - رغبة عملاء البنوك في خوض تجربة مصرفية رقمية.
 - اعتماد نهج التكنولوجيا المالية لتطوير الأسواق المالية، ومحركا للمنافسة وروح الابتكار في الخدمات المالية.
- ### 1. 2. القطاعات المستهدفة للتكنولوجيا المالية:

بحسب لجنة بازل ترتبط التكنولوجيا المالية بثلاثة قطاعات رئيسية وهي: (قطاع الائتمان والإيداع وجمع رأس المال، قطاع المدفوعات والمقاصة والتسوية، قطاع إدارة الاستثمارات/الثروات). والجدول الموالي يوضح اهم القطاعات التي تستهدفها التكنولوجيا المالية.

الجدول 01: القطاعات المستهدفة للتكنولوجيا المالية.

القطاعات المستهدفة	مرحلة التطور والنضج	الخصائص
المدفوعات	قطاعات الموجة الاولى	*قطاعات هذه الموجة تتوسع بسرعة. *حصتها في الصفقات تنخفض في الأسواق المتقدمة «حيث تسود البيئة الحاضنة المتقدمة».
الإقراض وجمع راس المال		
تحويل الأموال	قطاعات الموجة الثانية	*قطاعات هذه الموجة تتوسع ببطء، نظرا لصعوبة اكتساب العملاء *كثرة القوانين والمخاطر. *حصتها في الصفقات ترتفع في الأسواق المتقدمة. *الشركات المطورة للتكنولوجيا المالية قليلة في هذه القطاعات.
ادارت الثروات والاستثمارات		
قطاع التأمين.		
سلسلة البلوكات		

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على تقرير ومضة وبيفورت، مرجع سبق ذكره، ص10.

1. 3. معوقات نمو التكنولوجيا المالية:

يتأثر نمو التكنولوجيا المالية بمجموعة من المعوقات والتحديات التالية (صندوق النقد الدولي، 2017، الصفحات 03-04)، (ومضة و بيفورت، 2019، صفحة 50):

- **ضعف بيئة ممارسة أنشطة الأعمال:** تؤثر بيئة ممارسة أنشطة الاعمال الضعيفة بالسلب على استقطاب وتوطين شركات التكنولوجيا المالية.

- **السياسات والقوانين:** مثل اللوائح والقوانين المتعلقة بالتكنولوجيا المالية المستحدثة، والنقود الالكترونية، والحوافز المقدمة لرواد الاعمال.

- **راس المال البشري:** ونشير هنا الى العمالة الماهرة، والخبراء في مجال التكنولوجيا المالية، وثقافة ريادة الاعمال وتحفيزات العمل والتوظيف.

- **الدعم والاستثمار:** من شان حاضنات ومسرعات الاعمال، وصناديق الاستثمار المخاطر. ان تساهم في نجاح شركات التكنولوجيا المالية او فشلها.

-السوق والطلب: حجم السوق وإمكانات النمو، عامل مهم لجذب شركات التكنولوجيا المالية، إضافة الى المنافسة، والثقة في شركات التكنولوجيا المالية.

2. مفاهيم عامة حول الشمول المالي: نتكلم في هذا العنصر عن الشمول المالي مفهومه، أهميته واهدافه.

2. 1. مفهوم الشمول المالي: للشمول المالي عدة مفاهيم نذكر منها:

الشمول المالي حسب البنك الدولي: يعني ان الافراد والشركات يستطيعون الحصول على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم-المعاملات والمدفوعات والادخار والائتمانيات والتأمين-التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2017، صفحة 06).

الشمول المالي: هو اتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وافراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة. (بنك الجزائر، 2017، صفحة 01).

2. 2. أهمية وأهداف الشمول المالي: وتتمثل في العناصر التالية:

-الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي: (صندوق النقد العربي، 2015، صفحة 03).

-الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية، مهم لتنمية المشاريع الصغيرة (IMF, 2019, pp. 05-06).

-الشمول المالي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة : تتوافق اهداف الشمول المالي مع اهداف التنمية المستدامة، (بن قيادة و بو عافية، 2018، صفحة 05)

- يهتم الشمول المالي بالجانب الاجتماعي : عن طريق الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل و المشاريع الصغيرة. (Bank d'algie, 2017, p. 02).

3. واقع الاستثمار بالتكنولوجيا المالية والشمول المالي في العالم والدول العربية.

1. 3. واقع الاستثمار بالتكنولوجيا المالية في العالم والدول العربية:

يعود تطور ونمو الاستثمار في التكنولوجيا المالية بين عامي 2010 و 2014 الى ثلاث مراكز (واد السيليكون ونيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، ولندن بالمملكة المتحدة) وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة شكلت أكثر من (50%) من جميع الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية عام 2015. الا ان

حصة آسيا في الاستثمارات السنوية تضاعفت ثلاثة مرات من (6%) عام 2010 الى (19%) عام 2015 (ومضة و بيفورت، 2019، صفحة 09).

وبحسب تقرير الشركة الدولية السويسرية (KPMG) فيما يخص الاستثمار في التكنولوجيا المالية للفترة (2013-2018)، فبالنسبة لرأس المال المستثمر تضاعف من (18.9مليار دولار) سنة 2013 الى (111.8مليار دولار) سنة 2018 أي تقريبا ستة مرات، وانتقلت عدد الصفقات من (1132 صفقة) سنة 2013 الى (2196 صفقة) 2018 (KPMG , 13 February 2019, p. 10).

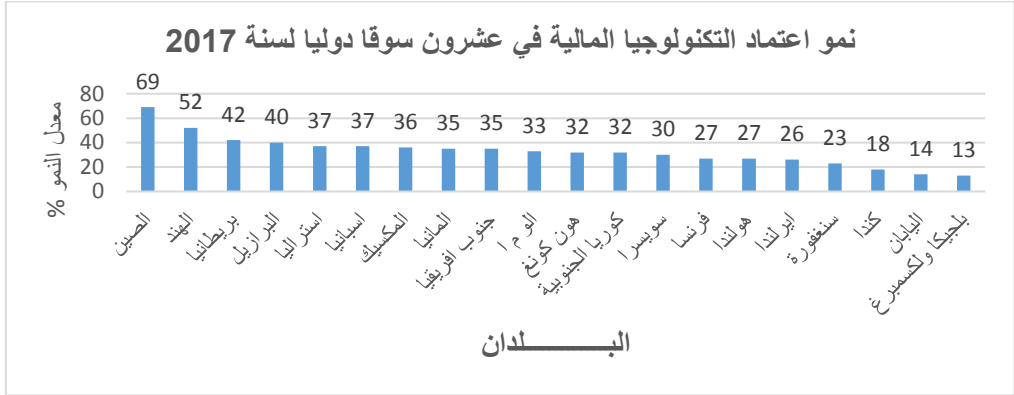
الجدول 02 : اجمالي الأنشطة الاستثمارية في التكنولوجيا المالية (حقوق ملكية، رأس مال خاص وعمليات دمج واستحواذ) (2013-2018).

السنة المتغير	2013	2014	2015	2016	2017	2018
رأس المال المستثمر(مليار دولار)	18.9	45.4	67.1	63.4	50.8	111.8
عدد الصفقات المبرمة	1132	1543	1925	1893	2165	2196

Sources : KPMG(13 February 2019), **Pulse of Fintech 2018, Global Analysis of Investment in Fintech**, KPMG (data provided by Pitch Book) Swiss, P10.

في سياق الكلام عن الاستثمار في التكنولوجيا المالية، نشير الى انه في الوقت الراهن تقود الصين قطاع الاستثمار في التكنولوجيا المالية حول العالم بمعدل نمو سنوي ب(69%) لسنة 2017، بعد ان كانت اكبر الحصة السوقية بأمريكا، تلي الصين، الهند (52%). (EY, 2017, p. 12). اما فيما يخص توظيف التكنولوجيا المالية حسب القطاعات، فنجد ان الصين تهيمن على قطاع المدفوعات وتحويل الأموال بنسبة (83%)، وكذا قطاع الادخار والاستثمار (58%) وقطاعي الاقتراض والتخطيط المالي. تأتي الهند في المرتبة الثانية بعد الصين بنسبة (72%) كما يبين الشكل والجدول المواليين.

الشكل 01 : نمو اعتماد التكنولوجيا المالية في عشرون 20 سوقا دوليا (%) لسنة 2017.



Sources: Ey Building a better working world(2017), Ey Fintech adoption index 2017_The rapid emergence of FinTech, p12.

الجدول 03: مقارنة بين أعلى خمس أسواق متبينة للتكنولوجيا المالية حسب القطاعات لسنة 2017.

القطاعات الترتيب	المدفوعات وتحويل الأموال	تخطيط مالي	الادخار والاستثمار	الاقراض	التأمين
01	الصين (83%)	الصين (22%)	الصين (58%)	الصين (46%)	الهند (47%)
02	الهند (72%)	البرازيل (21%)	الهند (39%)	الهند (20%)	بريطانيا (43%)
03	البرازيل (60%)	الهند (20%)	البرازيل (29%)	البرازيل (15%)	الصين (38%)
04	أستراليا (59%)	الو م أ (15%)	الو م أ (27%)	الو م أ (13%)	جنوب أفريقيا (32%)
05	بريطانيا (57%)	هون كونغ (13%)	هون كونغ (25%)	ألمانيا (12%)	ألمانيا (31%)

Sources: Ey Building a better working world,(2017), Ey Fintech adoption index 2017_The rapid emergence of FinTech, p15.

اما فيما يخص الاستثمار في قطاع التكنولوجيا المالية في البلدان العربية، لا يزال الاستثمار بهذا القطاع فتيا وفي بداياته بالدول العربية. لقد بلغ مجموع شركات التكنولوجيا المالية بالبلدان العربية (105) شركة سنة 2015، ليصل سنة 2018 الى حوالي 310 شركة، حيث تستحوذ الامارات على اكبر هذه الشركات بحوالي (46%) تليها مصر بـ(17%) ولبنان بـ (9%)، ومن حيث اجمالي الصفقات فقد هيمنت كل من الامارات ومصر على (74%) عليها، وهي تمتلك البيئات الحاضنة الأكثر موافقة للشركات الناشئة في هذا المجال. (ومضة و بيפורت، 2019، الصفحات 25-26)، (منصة مانجيت وسوق أبو ظبي، 2019، صفحة 25).

2. واقع الشمول المالي في العالم والدول العربية:

وفقاً لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، ارتفع معدل الشمول العالمي من 51% إلى 76% بين عامي 2011 و 2021، و 71% من البالغين في الاقتصادات النامية. (البنك الدولي، 2022)، وقد سجل معدل (68.5%) لسنة 2017، و (62%) في عام 2014. (البنك الدولي، 2018)، (WB, 2018, p. 02). والشكل والجدول المواليين يوضحان ذلك.

الشكل 02 : مقارنة ملكية الحسابات المالية في مؤسسات رسمية كنسبة من البالغين (فوق 15 عاماً).



المصدر: البنك الدولي، 2017.

المصدر : إتحد المصارف العربية(2018) ، الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 458، إدارة الدراسات والبحوث، الامارات العربية، ص02.
الجدول رقم (٠): معدل الشمول المالي في العالم والدول العربية % (2011-2021).

العالم العربي %	المتوسط العالمي %	
22.48	50.63	2011
30.42	61.92	2014
37.23	68.50	2017
40.21	76.2	2021

Sources: world bank (2022), The Global Findex Database(2011,2014,2017,2021) , Washington, DC ,USA.

بالعودة الى المنطقة العربية وكما هو مبين في الشكل والجدول السابقين، لا تزال المنطقة العربية تسجل أدنى المستويات في العالم في ما يخص الشمول المالي باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، حيث نجد ما

يقارب فقط 37 % من البالغين في الدول العربية يمتلكون حسابات مصرفية لسنة 2017 وقد ارتفعت هذه النسبة الى حوالي 40% سنة 2021، أي حوالي 60 % من البالغين مستبعدة من الخدمات المالية والتمويلية الرسمية في العالم العربي.

على الرغم من التحسن في معدلات الشمول بالدول العربية عموماً. تشير الى تباين واضح في هذه المعدلات، لذلك يمكن تقسيمها الى ثلاث مجموعات وهي (world bank، 2022):

***المجموعة الأولى: دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة:** تشمل دول مجلس التعاون الخليجي الست وهي دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة، حيث تفوق نسبة ملكية الحسابات في هذه الدول المعدل العالمي البالغ (76%) لسنة 2021. اعلى هذه المعدلات بالإمارات العربية والبحرين، والكويت والسعودية بحوالي (88.2%)، (82.6%)، (79.8%)، (71.7%) على التوالي لسنة 2017. نسبة (85.74%) بالإمارات العربية، (74.32%) العربية السعودية سنة 2021.

***المجموعة الثانية: دول ذات معدلات شمول مالي تحت المتوسط:** حيث تتراوح بها معدلات الشمول ما بين (22%-50%) وتشمل الأردن (47.22%) ولبنان (22.7%) وفلسطين (33.64%)، والجزائر (44.1%) وتونس (36.9%) والمغرب (44.40%)، ومصر (27.44%) سنة 2021، تراجعت هذه المعدلات مقارنة بسنة 2017.

***المجموعة الثالثة: دول ذات معدلات شمول مالي ضعيف:** وهي دول ذات معدلات شمول اقل من (20%)، اذ نجد (20.9%) موريتانيا، و (15.3%) السودان لسنة 2014، و (12.3%) جيبوتي لسنة 2011، جزر القمر (21.7%) لسنة 2011، والعراق (18.57%) لسنة 2021 و (6.4%) اليمن.

الجدول 04: الشمول المالي في الدول العربية (ملكية الحسابات المالية كنسبة من البالغين سن 15 عام).

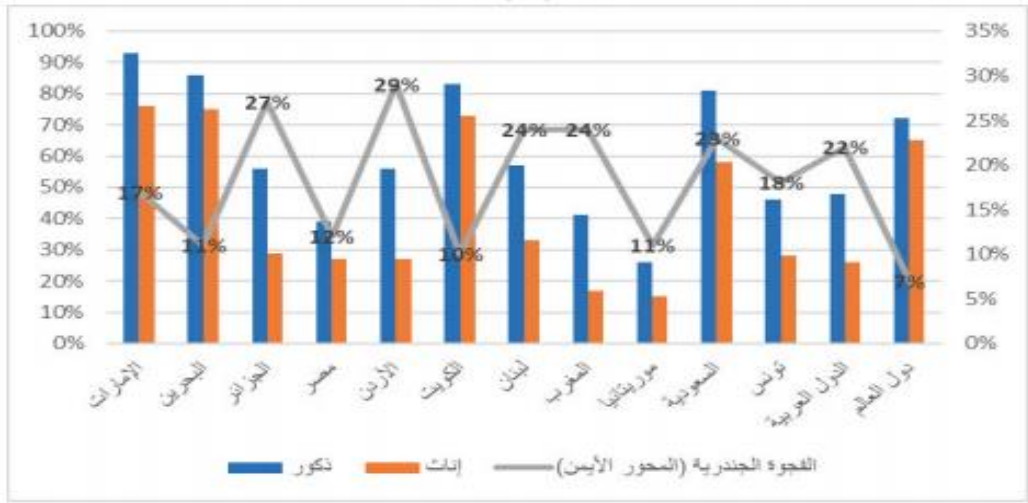
2017	2014	2011	
غ.م.	غ.م.	21.7	جزر القمر
غ.م.	غ.م.	12.3	جيبوتي
غ.م.	غ.م.	73.6	سلطنة عُمان
غ.م.	غ.م.	65.9	قطر
غ.م.	38.7	غ.م.	الصومال
غ.م.	15.3	6.9	السودان
غ.م.	غ.م.	23.3	سوريا
غ.م.	6.4	3.7	اليمن
88.2	83.7	59.7	الإمارات العربية المتحدة
82.6	81.9	64.5	البحرين
79.8	72.9	86.8	الكويت
71.7	69.4	46.4	السعودية
65.7	غ.م.	غ.م.	ليبيا
44.8	46.9	37.0	لبنان
42.8	50.5	33.3	الجزائر
42.5	24.6	25.5	الأردن
36.9	27.4	غ.م.	تونس
32.8	14.1	9.7	مصر
28.6	غ.م.	غ.م.	المغرب
25.0	24.2	19.4	فلسطين
22.7	11.0	10.6	العراق
20.9	22.9	17.5	موريتانيا

المصدر: البنك الدولي، 2017، غ.م: غير متوفر.

المصدر: اتحاد المصارف العربية، مرجع سبق ذكره، ص 05.

اما فيما يخص تحليل الشمول المالي في المنطقة العربية من حيث الفجوة بين الجنسين، تشير الإحصاءات إلى أن 79% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاماً في المنطقة العربية لا يمتلكون حسابات مصرفية في أية مؤسسة مالية رسمية، وهو أدنى معدل في العالم. في المقابل وعلى الرغم من تحسن معدلات الشمول، حيث ارتفعت ملكية الحسابات المالية بالنسبة للنساء، اذ تحسنت في الإمارات بـ (29.2%) نقطة مئوية، وفي البحرين بحوالي (26.6%)، والسعودية بـ (43%)، ومصر (20.5%). في المقابل لا تزال الاناث تعاني من الاقصاء المالي بلدان أخرى مثل (اليمن، السودان وجيبوتي وموريتانيا وفلسطين والمغرب والعراق، سوريا)، حيث ملكية الحسابات المالية للإناث بها لا تفوق 20% وتنخفض إلى 1.7% في اليمن. والشكل الموالي يوضح ذلك بالتفصيل.

الشكل 03: فجوة ملكية الحسابات المالية بين الجنسين في الدول العربية مقارنة بدول العالم لسنة 2017.



المصدر: رامي عبید وآخرون، (2019)، الشمول المالي في البلدان العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، ص14.

نلاحظ ان اعلى نسب امتلاك النساء للحسابات البنكية بالإمارات تليها البحرين ثم الكويت (76.4%)، (75.4%)، (73.5%) على التوالي، في حين ادنى النسب بموريتانيا (15.5%).

3.3. اثر التكنولوجيا المالية على انتشار الخدمات المالية الرقمية وتعزيز الشمول المالي: تؤثر التكنولوجيا المالية على انتشار الخدمات المالية الرقمية و الشمول المالي من خلال النقاط التالية (ديميرجوتش و كلابر، 2018، صفحة 11)، (اتحاد المصارف العربية، 2018، صفحة 17) :

* تتمتع التكنولوجيا المالية بقدرة حقيقية كبيرة في تغيير هيكل الخدمات المالية، بجعلها أسرع، وأرخص، وأكثر أمناً وإتاحة من حيث العروض، خصوصاً للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع المنظومة المالية الرسمية. وهو ما يسرع من انتشار الخدمات المالية الرقمية ويدعم الشمول المالي.

* التكنولوجيا المالية تسهل من التحول الى انظمة ووسائل الدفع الالكترونية، الصيرفة المحمولة وعبر الانترنت، وهو ما يزيد من فتح الحسابات المالية ورقمنة المدفوعات وتسهيل طرق ادارتها عن بعد.

* نجحت شركات مجال التكنولوجيا المالية في تقديم حزمة متنوعة من الخدمات والمنتجات المبتكرة، كخدمات المدفوعات وجمع راس المال، والعملات الرقمية وتحويل الأموال والإقراض والتمويل الجماعي وإدارة الثروات

وخدمات التامين. وهو ما يؤثر على مستقبل الخدمات المالية التقليدية وزيادة سرعة الابتكارات والحلول الرقمية.

*تؤدي التكنولوجيا المالية دوراً مهماً في تعزيز الشمول المالي والنمو الاحتوائي وتنويع النشاط الاقتصادي.

*تعمل معظم شركات التكنولوجيا المالية تحت شعار تمكين المستبعدين مالياً.

*التكنولوجيا المالية تساهم في تصميم البنية التحتية المالية للأسواق المالية، ولكافة المنظومة المالية، ما يسهل من إدارة المدخرات والدخول والاستثمار.

* تعتمد التكنولوجيا المالية على تقنيات جديدة مثل البلوك تشين (Blockchain) وتطبيقها المحتمل لزيادة شفافية وكفاءة المدفوعات، خاصة التحويلات الدولية، وقدرتها على تعزيز أمن المعاملات. وتحليل البيانات الضخمة وأهميتها في عمليات التصنيف الائتماني والهوية الرقمية.

*التكنولوجيا المالية الرقابية تعزيز من الامتثال للمعايير الدولية وبالتالي الحفاظ على الاستقرار المالي والنزاهة المالية، وكفاءة الإشراف المحلي وهو ما يعزز من الثقة في النظام المالي. والخدمات المالية المستدامة ويدعم الشمول.

* اعتماداً على التكنولوجيا المالية، تستطيع الحكومات تقليص عدد البالغين المقصيين مالياً بشكل كبير. إذ تسدد الحكومات للمواطنين أنواعاً عديدة من المدفوعات (دفع الأجور للعاملين، توزيع معاشات التقاعد، والاعانات الحكومية، ومن خلال رقميتها، يمكن تقليل عدد البالغين غير المشمولين مالياً.

*لا تكفي التكنولوجيا المالية بمفردها لزيادة الشمول المالي. ولضمان استفادة الناس من الخدمات المالية الرقمية، يلزم توفر نظام للمدفوعات على درجة من التطور، وبنية تحتية مالية جيدة، ولوائح تنظيمية ملائمة، وإجراءات وقائية لحماية المستهلكين. ويلزم تصميم الخدمات المالية، بحيث تلبي احتياجات الفئات المحرومة. (ديميرجوتش و كلابر، 2018، صفحة 10)

* التكنولوجيا المالية تعمل على توسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية، إذ تساعد الاقتصادات النامية على التصدي للالتزامات الصحية وغيرها، مثل أزمة فيروس كورونا التي شلت اقتصاديات العالم حالياً، وتعزيز النمو فيما بعد. (جاريسا مورا و بازار باسيولو، 2020؛ اتحاد المصارف العربية، 2018؛ جاريسا مورا و بازار باسيولو، 2020).

4.الإمكانات والفرص الواعدة للاستثمار في التكنولوجيا المالية بالمنطقة العربية.

وتتمثل في النقاط التالية:

- طلب على الخدمات المالية غير مغطى: التكنولوجيا المالية تسهل من التوفيق بين طلب وعرض الخدمات المالية، كما تساهم في ابتكار خدمات ومنتجات تلبي متطلبات جميع طالبي الخدمات المالية الحالية والمستقبلية.

- الإقصاء المالي: في المنطقة العربية ما يقارب (63%) أي حوالي 160 مليون شخص عربي من البالغين لا يمتلكون حسابات مصرفية، مستبعدين من الخدمات المالية والتمويلية الرسمية. وما حوالي 79% من الشباب العربي الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً مستبعدين مالياً، وهو أدنى معدل في العالم، كما لا تزال المرأة العربية تعاني من إقصاء واضح في التعاملات المصرفية والمالية، مما يعكس الفجوة الواضحة في نسب الشمول المالي بين الجنسين والتي تصل إلى نحو 23% بحسب البنك الدولي لسنة 2017 (اتحاد المصارف العربية، 2018، صفحة 03). هذه الفئات المجتمعية والمؤسسات المتناهية لصغر المقصية ماليا تعتبر فرصة هامة، وسوقاً هاماً لشركات التكنولوجيا المالية بالبلدان العربية.

- التكنولوجيا المالية تعمل على مساندة تطوير القطاع المالي بالمنطقة العربية: تتيح التكنولوجيا المالية آليات جديدة لتمويل الشركات، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعبئة التمويل مباشرة من المستثمرين، مثل التمويل الجماعي والإقراض بين النظراء والإقراض المستند إلى آليات السوق. (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، 2018، صفحة 17).

- قطاع التكنولوجيا المالية مازال قطاعاً فتياً في المنطقة العربية لم يصل بعد إلى حالة البيئات المتقدمة، وفرص تحقيق عوائد فيه كبيرة بالنسبة للمنطقة.

- قطاع التكنولوجيا المالية مهم لإدارة المدخرات، خاصة وأن نسبة كبيرة من البالغين في المنطقة العربية يدخرون أموالهم في القطاع غير الرسمي.

- رغبة الشباب العربي في تجربة الخدمات المالية الرقمية، حيث أن المدفوعات الرقمية في العالم العربي بحسب البنك الدولي، تسجل أدنى المستويات (26.1%) على المستوى العالمي، في المقابل بلغ المتوسط العالمي (52.3%) لسنة 2017.

- تزايد نمو شركات التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية: حيث زاد عدد شركات التكنولوجيا المالية من حوالي (44 شركة) سنة 2013 إلى حوالي (310) سنة 2018، إذ ازدادت بمعدل نمو سنوي مركب بـ (39%). (منصة مانجيت وسوق أبو ظبي، 2019، صفحة 25)

-وفرة رؤوس الأموال الخاصة المهمة بقطاع التكنولوجيا المالية بالمنطقة العربية، والتي تحتاج الى المناخ المناسب لاستثمارها في المنطقة. حيث خلال عام 2019، استثمر 37 مستثمرًا في شركات تكنولوجيا مالية ناشئة، اذ بلغت نسبة المستثمرين من المنطقة 86%. بالإضافة إلى ذلك، لم يسبق لـ 41% من هؤلاء المستثمرين أن استثمروا في السابق في شركات تكنولوجيا مالية ناشئة، ما يدل على زيادة رغبة واهتمام المستثمرين في الدخول إلى هذا القطاع (منصة مانجيت وسوق أبو ظبي، 2019، صفحة 10).

-صناديق ومسرعات التكنولوجيا المالية بالمنطقة العربية: حيث أطلقت بعض حكومات المنطقة العربية 5 صناديق استثمار مفتوحة للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية براس مال تراكمي يصل الى 1.4 مليار دولار، كما تم انشاء اربع 4 مسرعات وحاضنات لمشاريع التكنولوجيا المالية. ضف الى ذلك اطلقت بعض الحكومات العربية تسع 9 بيئات اختبار تنظيمية لتطوير واعتماد حلول التكنولوجيا المالية والابتكار. (منصة مانجيت وسوق أبو ظبي، 2019، صفحة 10).

-الكثافة السكانية بالمنطقة العربية ، والتي قدرت بحسب البنك الدولي بحوالي اكثر من 400 مليون (419.790.588 مليون) لسنة 2018 (البنك الدولي، 2019) حيث تعتبر فرصة للاستفادة من خدمات التكنولوجيا المالية وتوطين الشركات الناشئة المطورة لها في الاجل المتوسط والطويل.

-وفرة الكوادر البشرية المؤهلة في مجال التكنولوجيا المالية والتي تحتاج فقط الى الدعم والتدريب والتحسين المستمر.

6. الخاتمة:

تتم بلدان العالم بتجسيد الشمول المالي في مجتمعاتها، نظرا للفوائد المرتبطة به، حيث يدعم النمو الاقتصادي، كما يساهم في دعم استقرار الأنظمة المالية، ويحد من الفقر، ويساعد على دمج الاقتصاد غير الرسمي، كما يساهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف على ارض الواقع، تعول البلدان على الاستثمار في التكنولوجيا المالية وما يرتبط بها من تحولات رقمية في الميدان المالي على مستوى العالم، وهي عاملا اساسيا بالنسبة للشمول المالي.

في صياغ هذا الكلام قطعت بعض البلدان العربية اشواطاً هامة لتجسيد الشمول المالي، معتمدة على الاستثمار في التكنولوجيا المالية وخلق بيئات مثالية لاختبارها. في المقابل لاتزال بلدان عربية أخرى ذات مستويات ضعيفة في معدلات الشمول بحسب البيانات الصادرة عن البنك الدولي.

- النتائج:

- التكنولوجيا المالية تشير الى ابتكارات او تطبيقات او نماذج عمل ومنتجات لها اثر على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى هيكل تقديم الخدمات المالية.
- تضاعف حجم الاستثمار في التكنولوجيا المالية في الخمس السنوات الأخيرة بست مرات تقريبا حول العالم، ما يشير لاهميتها والاهتمام العالمي بها.
- التكنولوجيا المالية قدمت حلولاً بسيطة وهامة للشمول المالي، اذ جعلت الخدمات المالية أسرع وأرخص وأكثر اتاحة وانتشاراً وامناً، واسهل إدارة.
- التكنولوجيا المالية غيرت من المفاهيم التي تركز على توفير التمويل الى المفاهيم التي تبحث عن الحلول البسيطة لتوفير التمويل للفئات الهشة.
- الشمول المالي يدعم الادماج المالي، النمو الاحتوائي، ودمج الاقتصاد غير الرسمي ومحاربة الفقر، والأسواق المالية واستقرارها، كما يساهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.
- مستويات الشمول المالي في البلدان العربية هي الأضعف مقارنة ببلدان العالم، باستثناء دول الخليج العربي وفي مقدمتها الامارات العربية المتحدة.
- هنالك تبايننا واضحاً للاستثمار في التكنولوجيا المالية بالبلدان العربية، حيث نجد ان شركات التكنولوجيا المالية متمركزة في كل من الامارات (46%)، و(17%) بمصر من اجمالي عدد الشركات بالمنطقة العربية لسنة 2018.
- تعتبر المنطقة العربية سوقاً مستقبلياً هاماً لشركات التكنولوجيا المالية، حيث الاستثمار في هذا القطاع لا يزال في بداياته، و عرض المنتجات محدود والطلب غير مغطى، اقضاء المالي لما يقارب (63%) من البالغين و (79%) هم من الشباب. في المقابل هذه العناصر وأخرى تعبر إمكانات واعدة للاستثمار بالتكنولوجيا المالية في المستقبل، وهو ما يعزز من الشمول المالي بالمنطقة.

- التوصيات:

- لابد من تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز البنية التحتية المالية في البلدان العربية، لأنه مهم لتحفيز الاستثمار في التكنولوجيا المالية.
- الاهتمام بالثقيف المالي بالبلدان العربية، من خلال استراتيجيات متوسطة وطويلة الأجل ضمن البرامج التعليمية.

- بعض الدول العربية استثمرت في التكنولوجيا المالية كما وضعت استراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي، مثل الامارات العربية، لذلك من المهم الاستفادة من هذه الخبرات العربية مع محاكاة التجارب الدولية الناجحة.

- من المهم الاستفادة من البيئة الحاضنة الاختبارية للتكنولوجيا المالية، وذلك لتسهيل اختبار المنتجات والخدمات المالية الجديدة بالبلدان العربية.

- لا بد من إعطاء البنوك المركزية والجهات الاشرافية على النظام المالي دورا قياديا واساسيا، في الاشراف على التحول الى التكنولوجيا المالية.

- وضع التشريعات الداعمة للتحول الى التكنولوجيا المالية والشمول المالي.

- لا بد من ابتكار منتجات وخدمات مالية مستدامة تركز على العملاء، حيث تلبي متطلبات كل الشرائح خاصة الفئات الهشة والفقيرة.

- ضرورة الاهتمام بالتمويل الإسلامي، وتوظيف التكنولوجيا المالية في تقديم خدماته، اذ يدعم الشمول ويساهم في تعبئة المدخرات وادارتها.

- لا بد من رصد الكوادر البشرية المؤهلة والعمل على تدريبها، فهي ضرورية لعمل شركات التكنولوجيا المالية ولإنجاح الشمول المالي.

- الاستفادة من الصيرفة المحمولة، من خلال الشراكات لأنها تدعم انتشار الخدمات المالية الرقمية.

- بعض البلدان العربية تعاني مشاكل عدم الاستقرار الأمني والحروب، لذا لا بد من استعادة الاستقرار أولا، لأنه ضروري لإيجاد بيئة أعمال ملائمة للاستثمار.

6.المراجع:

1. منصة مانجيت وسوق أبو ظبي. (2019). ماجنيت وسوق أبو ظبي، تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا نسخة 2019 . الامارات العربية: منصة مانجيت وسوق أبو ظبي.

2. Bank d'algie. (2017). BROCHURE SUR L'INCLUSION FINANCIERE. نشرة الكترونية. algie, algie: Bank d'algie.

3. EY. (2017). Ey Fintech adoption index 2017 The rapid emergence of FinTech, 2017. Ey Building a better working world,.

- 4.IMF .(2019). Arabic Translation of Financial inclusion of small and medium-sized enterprises in the Middle East and Central Asia . Washington, DC: IMF.
- 5.KPMG . (13 February 2019). KPMG, Pulse of Fintech 2018, Global Analysis of Investment in Fintech, (data provided by PitchBook). Swiss: KPMG Internationa.
- 6.WB. (2018). The Little Data Book on Financial Inclusion 2018. Washington DC: World Bank.
- 7.world bank .(2022) .The Global Findex Database من الاسترداد (2011,2014,2017,2021) . <https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data>.
- 8.اتحاد المصارف العربية. (2018). إتحاد المصارف العربية ، الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه. مجلة اتحاد المصارف العربية،(العدد 458)، صفحة 17.
- 9.اتحاد المصارف العربية. (2018). ، ابتكارات التكنولوجيا المالية ومستقبل الخدمات المصرفية. مجلة إتحاد المصارف العربية .
- 10.آسلي ديميجوتش، و ليورا كلابر. (2018). قاعدة بيانات المؤتمر العالمي للشمول المالي 2017: قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، واشنطن: البنك الدولي.
- 11.البنك الدولي. (2018). لبنك الدولي، المؤشر العالمي للشمول المالي يكشف التزايد المطرد في الشمول المالي مع استمرار الفجوات، البنك الدولي،2018. واشنطن: البنك الدولي.
- 12.البنك الدولي. (2019). مؤشرات التنمية بالعالم العربي. تم الاسترداد من www.BW.org.
- 13.البنك الدولي. (2022). الكشف عن قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021 في خمسة رسوم بيانية. تم الاسترداد من <https://blogs.worldbank.org/ar/voices/alkshf-n-qadt-byanat-almwshr-alalmy-llshmw-l-almaly-2021-fy-khmst-rswm-byanyt>.
- 14.الفونسو جاريسا مورا، و سييلا بازار باسيولو. (27 افريل، 2020). يجب توسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية. مدونات البنك الدولي. واشنطن، الو م أ: البنك الدولي. تم الاسترداد من مدونات البنك الدولي.
- 15.بنك الجزائر. (2017). الشمول المالي. الجزائر، الجزائر، بنك الجزائر.

16. صندوق النقد الدولي. (2017). آفاق الاقتصاد الإقليمي، الفصل الخامس، التكنولوجيا المالية: اطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا وافغانستان و وباكستان، والقوقاز وآسيا الوسطى. واشنطن: صندوق النقد الدولي.
17. صندوق النقد الدولي. (2019). الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. واشنطن: صندوق النقد الدولي.
18. صندوق النقد الدولي، البنك الدولي. (2018). أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية. مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية (صفحة 07). اندونيسيا: صندوق النقد الدولي.
19. صندوق النقد العربي. (2015). العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي و الشمول المالي. الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
20. كرستين لاغارد. (يونيو، 2018). التكنولوجيا المالية من منظور تنظيمي. التمويل والتنمية، صفحة 10، 09.
21. مركز المشروعات الدولية الخاصة. (2017). سلسلة التحول نحو اقتصاد غير نقدي، . مجلة مركز المشروعات الدولية الخاصة، صفحة 06.
22. مروان بن قيدة، و رشيد بو عافية . (2018). واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي بالدول العربية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، صفحة 90.
23. مروان بن قيدة، و رشيد بو عافية. (2018). واقع الشمول المالي في الجزائر واهم معوقاته، مداخلة بالملتقى الوطني الأول ، الجزائر، 25-26 افريل 2018، ص 05. "تعزيز الشمول المالي بالجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة" (صفحة 05). خميس مليانة: جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة.
24. ومضة و بيفورت. (2019). التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا-توجهات قطاع الخدمات المالية. منصة ومضة.